بيانات الاقتصاد الكلي

دور صادرات الخدمات عبر مراكز القدرات العالمية في تعزيز ميزان المدفوعات السعودي

المملكة العربية السعودية

فبراير 2026

MACRO

أرقام 3 إنتليجنس
argaam

شهد الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية تحولاً لافتاً من فائض مقداره 31 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى عجز مقداره 5 مليارات دولار أمريكي في عام 2024، في ظل توقعات من صندوق النقد الدولي بأن يتراوح هذا العجز السنوي ما بين 40 و50 مليار دولار أمريكي حتى عام 2030. والحساب الجاري هو أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات ويسجل إيرادات البلد من بيع السلع والخدمات خارج حدوده في مقابل إنفاقه على الواردات وغير ذلك من أوجه الإنفاق الخارجي.

ويرى فريق "أرقام إنتليجنس" من واقع هذا التحليل الجديد أن جهود المملكة الرامية إلى استقدام مراكز القدرات العالمية قادرة على تحقيق زيادة استراتيجية في تصدير الخدمات، ومنها خدمات التكنولوجيا ووظائف الدعم المتخصصة، وخفض الواردات، ومن ثم المساهمة في تخفيض عجز الحساب الجاري إذا توافرت شروط معينة كما سنوضحها لاحقا.

ومراكز القدرات العالمية هي أذرع تشغيلية للشركات المتعددة الجنسيات تقدم حزمة متكاملة من الخدمات المشتركة والوظائف الإدارية، إلى جانب اضطلاعها بمهام التطوير التكنولوجي وإدارة العمليات التجارية المتخصصة. وعلى عكس المقرات الإقليمية، التي تهتم بتنسيق الشق الاستراتيجي، تضطلع مراكز القدرات العالمية بأعمال إنتاجية، تشمل إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ومعالجة المعاملات المالية، وخدمة العملاء، وتحليل البيانات، وتطوير البرمجيات. وعندما يتمكن مركز من مراكز القدرات العالمية يتخذ من المملكة مقراً له من تقديم الدعم لإحدى المعاملات أو تطوير حلول تكنولوجية للأسواق العالمية، فإن هذه الأنشطة تتمخض عن صادرات خدمية تُضَاف إلى رصيد الحساب الجاري للمملكة.

ومع تأسيس 616 مقراً إقليمياً وتفعيل حزمة من الحوافز الضريبية السخية، نجحت المملكة في تجاوز المستهدفات الأولية لاستقدام تلك الكيانات المثلة للشركات متعددة الجنسيات. ويكشف تحليلنا الكمي (يمكن إتاحة المنهجية المتبعة عند الطلب) أنه في حال حققت المملكة حجم أعمال من مراكز القدرات العالمية يعادل 10% من حجم أعمال المراكز المناظرة في الهند، الدولة الرائدة في هذا المجال، بحلول عام 2030، فقد يتمكن القطاع من توليد صادرات خدمية تبلغ قيمتها ما بين 6 و10 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يسهم في خفض عجز الحساب الجاري بنسبة ما بين 12% و25%؛ وهو خفض ملموس، ولكنه أقل من أن يحدث تحوّلاً شاملاً.

ويتراوح إجمالي التحسن المتوقع في ميزان المدفوعات بين 8 و14 مليار دولار عند احتساب أثر إحلال الواردات (أي إحلال مراكز القدرات العالمية العاملة داخل البلاد محل المراكز التي تقدم الخدمات من خارج البلاد)، وهو ما يسهم في تقليص العجز المتوقع بنسبة 16-35%.

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمراكز القدرات العالمية، تظل هناك قيود هيكلية، سنشرحها من خلال هذه الورقة البحثية، تحول دون اعتمادها حلاً آنيا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ولكنها يمكن أن تكون إضافةً تكفل التنوع في مكوناته. ومن هذه القيود فجوة تكلفة العمالة التي تزيد في المملكة بمعدل 3,7 أضعاف على مثيلتها في الهند، فضلاً عن النقص اللافت في المواهب، وصعوبة استقدام مراكز تعمل من أجل الغرض المنوط بها بالفعل، وليس تلك التي يكون حضورها على الورق عبر إنشاء مقرات لشركات دولية تقتصر على أداء دور تنسيقي.

أرقام 3 إنتليجنس

ينعكس أثر مراكز القدرات العالمية على ميزان المدفوعات عبر ثلاث قنوات رئيسية:

أولاً، صادرات الخدمات: تسهم المراكز التي تخدم عملاء أجانب في توليد تدفقات مالية إلى رصيد الحساب الجاري، ومن ثم تعوض جانب من العجز.

ثانياً، إحلال الواردات: تحل مراكز القدرات العالمية العاملة داخل البلاد محل الشركات الاستشارات الأجنبية ومزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يقلص فاتورة استيراد الخدمات.

ثالثاً، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: تضخ الشركات المتعددة الجنسيات رؤوس أموال لإقامة المنشآت والبنية التحتية، وهو ما يولد تدفقات مالية تسهم في تمويل بعض جوانب العجز في الحساب الجاري.

عجز الحساب الجاري للمملكة: تحديات التمويل الخارجي

تراجع رصيد الحساب الجاري للمملكة من فائض بلغ 31 مليار دولار أمريكي في عام 2023 (بما يعادل 2,9% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى عجز بلغ 5 مليارات دولار أمريكي في عام 2024 (بما يعادل 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي). ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل تمثلت في انخفاض أسعار الطاقة، والتزامات خفض الإنتاج ضمن تحالف "أوبك+"، بالإضافة إلى تسارع وتيرة استيراد السلع الرأسمالية والمعدات والتكنولوجيا والخدمات المتخصصة اللازمة لتنفيذ المشاريع المحلية الضخمة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار العجز السنوي في نطاق يتراوح بين 40 و50 مليار دولار أمريكي حتى عام 2030، وهو ما يفرض ضغوطاً مستمرة على احتياطيات النقد الأجنبي ويفاقم حجم التمويل الخارجي المطلوب. ولا تزال الصادرات السلعية للمملكة تعتمد اعتماداً كبيراً على ثروتها الهيدروكربونية؛ إذ تشكل الصادرات النفطية ومنتجات التكرير ما بين 73% و74% من إجمالي الصادرات في عام 2024. وعلى الرغم من نمو الصادرات غير النفطية بنسبة 113% منذ إطلاق "رؤية 2030" في عام 2016، فإن قاعدتها لا تزال محدودة نسبياً مقارنة بمتطلبات الاستيراد المتنامية.

على الجانب الآخر، يكشف ميزان التجارة الخدمية عن اختلال أكثر وضوحاً، حيث استوردت المملكة خدمات بقيمة 482,4 مليار ريال خلال عام 2024، مقابل صادرات بقيمة 207 مليار ريال، ما أسفر عن عجز تجاوز 275 مليار ريال (نحو 73 مليار دولار أمريكي).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية للصادرات الخدمية في قدرتها على توليد إيرادات مستقرة بالنقد الأجنبي، بعكس الإيرادات النفطية التي تخضع لتقلبات الدورات السعرية العالمية. وبالتالي، يسهم تنويع القواعد التصديرية المرتكز على "الخدمات القابلة للتداول"، بما في ذلك المعالجات المالية، وحلول الدعم التقني، والاستشارات المهنية، وأنشطة البحث والتطوير، في الحد من تذبذبات ميزان المدفوعات ويعزز القدرة المستدامة على توليد إيرادات من خارج المملكة.

ويُمثل التوسُّع في تصدير الخدمات آلية تصحيح مجرّبة لمعالجة أوجه العجز الهيكلي في رصيد الحساب الجاري، ولا سيما عندما تدعم التركيبة السكانية الشابة وهياكل التكلفة التموضع التنافسي للمملكة ضمن سلاسل القيمة العالمية للخدمات.

وفي هذا السياق، يتمثل التحدي الرئيسي أمام المملكة في زيادة الصادرات الخدمية لموازنة نمو الواردات، وهو الدور الذي يمكن أن تضطلع به مراكز القدرات العالمية.

الفرق بين المقرات الإقليمية ومراكز القدرات العالمية

أطلقت المملكة برنامج "المقرات الإقليمية" في عام 2021 الذي يتطلب من الشركات المتعددة الجنسيات الساعية للحصول على عقود حكومية أن تؤسس مقرات إقليمية لها في الدولة بحلول عام 2024.

وقد شمل البرنامج تقديم حزمة حوافز سخية للغاية، مثل الإعفاء من ضريبة دخل الشركات لمدة 30 عاماً، وتخفيف ضريبة الاستقطاع، وتسهيل إجراءات الترخيص، بالإضافة إلى إعفاءات من حصص "السعودة" لمدة 10 سنوات لتسهيل استقدام الكفاءات الأجنبية دون التزامات التوطين.

ملاحظة: يُقصَد بتخفيف ضريبة الاستقطاع حصول الشركات على تخفيضات أو إعفاءات من الضرائب التي تُخصَم عادةً من مصدر المدفوعات، مثل توزيعات الأرباح والفوائد أو عوائد الملكية الفكرية، الأمر الذي يُسهل ويُخفض تكلفة تحويل الأموال خارج البلاد أو استلام المدفوعات من الخارج.

وقد أُنشِئت البنية التحتية الرقمية الأساسية التي ترتكز عليها عمليات مراكز القدرات العالمية باستثمارات تجاوزت قيمتها 18,9 مليار دولار أمريكي، ومن هذه الاستثمارات غوغل كلاود (Google Cloud) باستثمارات بلغت 10 مليارات دولار أمريكي، وأمازون ويب سيرفيسز (AWS) بقيمة 5,3 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى مايكروسوفت(Microsoft) بواقع 2,1 مليار دولار أمريكي، وأوراكل (Oracle) بقيمة 1,5 مليار دولار أمريكي.

وقد فاقت معدلات الإنجاز المستهدفات المحددة سلفاً؛ فبحلول الربع الأول من عام 2025، أسست 616 شركة مقراتها الإقليمية في الرياض، متجاوزة المستهدف الأولي البالغ 500 شركة حتى عام 2030. وجاءت المؤسسات المالية الكبرى في المقدمة، بحصول كل من "جي بي مورغان"، و"سيتي غروب"، و"غولدمان ساكس"، و"إتش إس بي سي" على التراخيص اللازمة، إلى جانب شركات الاستشارات العالمية، ومنها "برايس ووترهاوس كوبرز"، و"كيه بي إم جي"، و"ديلويت"، و"إرنست آند يونغ"، مما مهد الطريق أمام شركات التكنولوجيا والتصنيع والخدمات اللوجستية للانضمام إلى برنامج المقرات الإقليمية.

ومع ذلك، ثمة اختلاف بالغ الأهمية بين المقرات الإقليمية ومراكز القدرات العالمية التشغيلية؛ إذ إن كثيراً من المقرات الحالية هي مكاتب تنسيق في المقام الأول، يقتصر عملها على إدارة الاستراتيجيات الإقليمية، والعلاقات مع العملاء، وتلبية متطلبات الامتثال التنظيمي، أكثر من كونها مراكز تشغيلية تعمل على معالجة معاملات مالية، أو تطوير تكنولوجيات، أو تقديم خدمات للأسواق العالمية.

ورغم نجاح برنامج المقرات الإقليمية في تحقيق أهدافه الخاصة بالحوكمة والتنظيم عبر ترسيخ مركزية صناعة القرار للشركات المتعددة الجنسيات في الرياض، فإن توليد الصادرات الخدمية يظل رهناً بتوسيع النطاق التشغيلي لمراكز القدرات العالمية التي تضطلع بأدوار إنتاجية موجَّهة للأسواق العالمية. وهذا التحوُّل من مفهوم المقرات الإدارية إلى مفهوم المراكز التشغيلية هو العامل الحاسم في تحديد مدى قدرة هذا القطاع على إحداث تأثير ملموس في تقليص العجز في رصيد الحساب الجاري.

أرقام 3 إنتليجنس

يشكِل الإسهام الفعال في سلسلة القيمة العالمية المقياس الحقيقي لنجاح مراكز القدرات العالمية، ويتجلى هذا الإسهام في المحاور التالية:

- **تصدير خدمات ومنتجات ذات قيمة عالية**
- **المشاركة في أنشطة البحث والتطوير والابتكار**
- **خلق فرص عمل عالية القيمة:** رأس المال البشري يصبح نقطة ارتكاز تنافسية يمكن من خلالها إحداث الأثر.

قياس الأثر المالي الكلي: هل تستطيع مراكز القدرات العالمية تحريك مؤشر العجز؟

التساؤل الأساسي في سياق هذا التحليل: ما حجم صادرات الخدمات التي يمكن لقطاع مراكز القدرات العالمية في المملكة تحقيقه بصورة عملية وواقعية بحلول عام 2030، وأين يقف هذا المستهدف من التوقعات الحالية للعجز في رصيد الحساب الجاري؟

بلغ حجم سوق تعهيد الأعمال والخدمات المشتركة في المملكة، وهو الحيز الذي تعمل في إطاره مراكز القدرات العالمية، نحو 1,4 مليار دولار أمريكي في عام 2024. وفي العام ذاته، شهدت الصادرات الخدمية الإجمالية قفزة ملموسة لتصل إلى 207 مليارات ريال (نحو 55 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يعكس نمواً تراكمياً نسبته 220% منذ إطلاق "رؤية المملكة 2030".

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال السياحة والخدمات الدينية (الحج والعمرة) تهيمن على الحصة الأكبر بنسبة تتراوح بين 58% و74% من إجمالي الصادرات الخدمية. وفي المقابل، تظل حصة الخدمات التجارية والتكنولوجية والاستشارية، وهي القطاعات الرئيسية لنشاط مراكز القدرات العالمية، محدودة.

وعلى الرغم من النمو القوي في حجم الصادرات، لا يزال العجز في رصيد الحساب الجاري قائماً. فحتى مع البيانات الإيجابية للربع الثالث من عام 2025، التي أظهرت نمواً في الصادرات الخدمية بنسبة 27% على أساس سنوي، فقد ارتفعت الواردات بنسبة 5%، وهو ارتفاع أسهم في استمرار الخلل الهيكلي في ميزان المدفوعات. فالعجز في جانب الخدمات وحده يفوق إجمالي العجز المتوقع في رصيد الحساب الجاري، وهو ما يعني أن سد الفجوة الناجمة عن حجم الصادرات الخدمية لن يكون كافياً لتغطية مجمل الإيرادات المطلوب توليدها في خارج المملكة.

نمذجة السيناريوهات الواقعية لعام 2030

تُشكّل تجربة الهند مع مراكز القدرات العالمية المعيار العالمي الذي يُقاس عليه نجاح تجارب البلدان الأخرى، إذ يتجاوز عدد المراكز في هذا القطاع 1700 مركزاً (في العام المالي 2024)، يعمل بها نحو 1,9 مليون موظف، وتُولِّد صادرات خدمية سنوية بقيمة 64,6 مليار دولار أمريكي، مع توقعات بارتفاعها إلى نطاق يتراوح ما بين 99 و105 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030.

وفي حال تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق 10% فقط من حجم هذا القطاع في الهند بحلول عام 2030، أي استقدام نحو 170 إلى 190 مركزاً تشغيلياً للقدرات العالمية، يعمل بها ما بين 190 ألف و240 ألف موظف، فإن إجمالي صادرات القطاع قد يتراوح ما بين 6 و10 مليارات دولار أمريكي سنوياً. ويفترض هذا السيناريو توسعاً بمقدار 4 إلى 7 أضعاف القاعدة الحالية من مراكز القدرات العالمية التي تدر 1,4 مليار دولار أمريكي تقريباً، وهو هدف طموح، لكنه معقول في الوقت ذاته، في ضوء الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، وما صاحبها من دعم حكومي واهتمام من جانب الشركات المتعددة الجنسيات.

وتحقيق التقدُّم في هذا المسار نحو النمو مرهون بالحفاظ على معدل نمو مركب سنوي يتراوح بين 32% و38% في عدد مراكز القدرات العالمية حتى عام 2030، الأمر الذي من شأنه أن يضع المملكة بين أسرع منظومات تطوير مراكز القدرات العالمية نمواً على مستوى العالم. أما في حال تبني فرضيات نمو أكثر تحفظاً بتحقيق معدل نمو مركب سنوي يتراوح بين 25% و30%، فمن المتوقع أن يتراوح حجم صادرات الخدمات بين 4 و6 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يسهم في خفض العجز بنسبة 10-15%، وهو خفض مؤثرة وإن كان أقل طموحاً.

أما تقدير الحد الأعلى لتكلفة إقامة المركز الواحد بنحو 53 مليون دولار أمريكي، أي زيادة 39% عن متوسط التكلفة في الهند البالغ 38 مليون دولار أمريكي، فيعني ضمناً أن المملكة تتجه بنجاح نحو استهداف شرائح عالية القيمة ومتخصصة يكون هذا السعر المرتفع مناسباً لها. وتدعم المزايا التنافسية للمملكة في مجالات تكنولوجيا الطاقة، والتمويل الإسلامي، والوصول إلى الأسواق الإقليمية لمراكز القدرات العالمية، هذا التوجه نحو الشرائح العالية القيمة التي يكون توافر الخبرات المتخصصة لديها مسوغاً لفرض أسعار مرتفعة، وإن كان تحقيق هذا التموضع يظل مرهوناً بأن يتولى المركز عمليات تشغيلية فعلية وأن يكون مقبولاً لدى العملاء، وهما عاملان لا يزالان قيد الاختبار.

أرقام 3 إنتليجنس

استراتيجيات استقدام الشرائح العالية القيمة في المملكة في انتظار التحقق من النتائج

يجب على قطاع مراكز القدرات العالمية العاملة داخل المملكة الانتقال من مرحلة المزايا النظرية أو الكامنة إلى تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

والطموحات الاستراتيجية لا تكتسب كفاءتها إلا من خلال:

- قدراتها المُثبَتة
- قبولها في الأسواق العالمية الذي يتجلى في استعداد العملاء لدفع أسعار مرتفعة مقابل الحصول على الخدمات
- النجاح في تنفيذ عمليات تشغيلية فعلية

مقارنة قطاعات مراكز القدرات العالمية: السعودية مقابل الهند

الوضع الحالي، المتوقع لعام 2030، الريادة العالمية

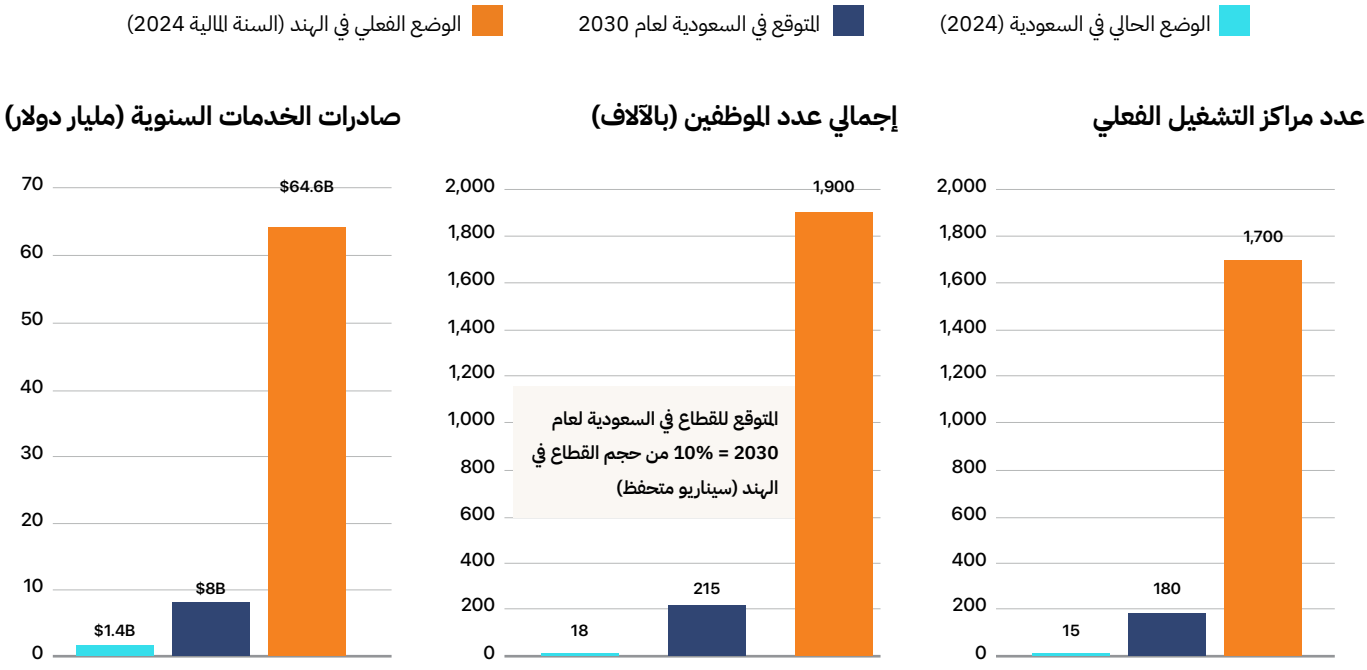

المصدر: أرقام إنتليجنس/ صندوق النقد الدولي (تقديرات)

وفي ضوء التوقعات بأن يتراوح العجز السنوي في رصيد الحساب الجاري ما بين 40 و50 مليار دولار أمريكي حتى عام 2030، فإن توليد صادرات خدمية عبر مراكز القدرات العالمية بقيمة تتراوح بين 6 و10 مليارات دولار أمريكي سنوياً من شأنه أن يسهم في تقليص العجز بنسبة تتراوح بين 12% و25%. ويرتكز هذا التحليل على افتراض أن هذه الصادرات تمثل تدفقات إضافية فعلية ناتجة عن مراكز تنفيذ عمليات تشغيل فعلية، وليس عن مكاتب تنسيق إقليمية.

وفي حال نجحت مراكز القدرات العالمية العاملة داخل المملكة في أن تحل محل الواردات من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاستشارات والخدمات المالية الأجنبية، التي تبلغ قيمتها 2-4 مليارات دولار أمريكي، بحلول عام 2030، فقد يصل إجمالي التحسُّن في الحساب الجاري إلى ما بين 8 و14 مليار دولار أمريكي، ما يعني تقليص العجز بنسبة تتراوح بين 16% و35%. وتمثل هذه النسبة 1,6-3,1% من فاتورة واردات المملكة من الخدمات البالغة قيمتها 128 مليار دولار أمريكي تقريباً، وهو معدل انجاز أولي محافظ يشير إلى وجود مجال لزيادة إحلال الواردات في حال تشديد الأطر التنظيمية أو متطلبات السيادة على البيانات، ولا سيما في ظل تركيز المملكة على توطين الخدمات العالية القيمة في إطار رؤية المملكة 2030.

أثر قطاع مراكز القدرات العالمية على عجز الحساب الجاري – الانخفاض السنوي المتوقع في عجز الحساب الجاري بحلول 2030 (مليارات الدولارات الأمريكية)

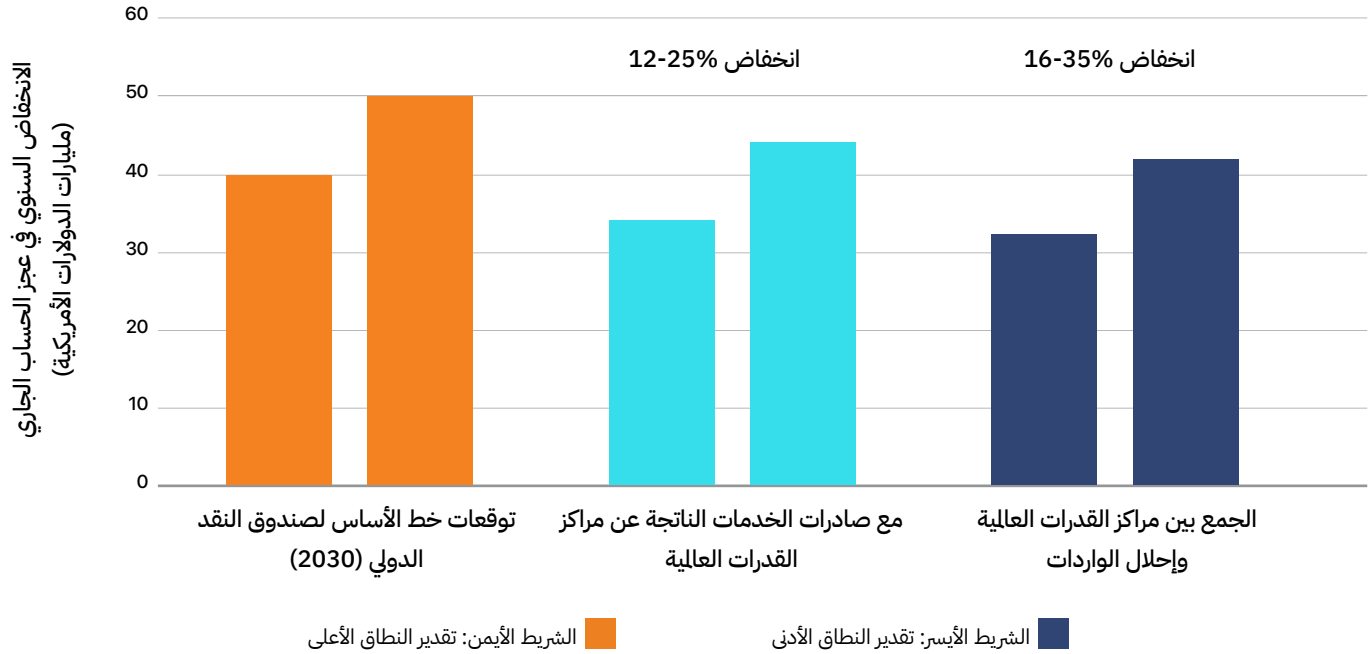

المصدر: أرقام إنتليجنس/ شركة «كين ريسرش» للاستشارات/ الحكومة الهندية (تقديرات)

يستعرض هذا الرسم البياني ثلاثة سيناريوهات محتملة لعجز الحساب الجاري في المملكة بحلول عام 2030. تشير توقعات خط الأساس لصندوق النقد الدولي إلى تراوح العجز السنوي ما بين 40 و50 مليار دولار أمريكي. وتسهم صادرات الخدمات الناتجة عن مراكز القدرات العالمية وحدها (6-10 مليارات دولار أمريكي سنوياً) في خفض العجز إلى 34-44 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تحسناً بنسبة 12-25%.

وعند دمج مكاسب إحلال الواردات (2-4 مليارات دولار سنوياً)، يرتفع الأثر الإجمالي للقطاع ليصل إلى 8-14 مليار دولار أمريكي، وهو ما يقلص فجوة العجز في الحساب الجاري إلى 32-42 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض 16-35%. وعلى الرغم من أهمية هذه المساهمة، تشير المعطيات إلى أن دور القطاع يظل تكميلياً وليس مفضياً إلى إحداث التحوُّل في معالجة إشكاليات توليد الإيرادات من خارج المملكة.

أرقام 3 إنتليجنس
arqaam

إيضاحات مهمة

- تحقيق ما يعادل 10% من حجم القطاع في الهند يتطلب استقدام مراكز تنفذ عمليات تشغيل فعلية وتضطلع بعمل إنتاجي، وليس مجرد مكاتب تنسيق إقليمية.
- التوسُّع في إنشاء المراكز يتطلب التغلب على قيود استقدام الكفاءات المتخصصة، وتحدي ارتفاع التكلفة
- لن تتحقق مكاسب إحلال الواردات إلا إذا قدمت مراكز القدرات العالمية العاملة داخل المملكة بدائل تنافسية من حيث التكلفة والجودة لمزودي الخدمات الأجانب

القيود الهيكلية في قطاع مراكز القدرات العالمية

يتقاضى العاملون في قطاع تكنولوجيا المعلومات السعودي متوسط أجر سنوي يبلغ 33,500 دولار أمريكي، بينما يتقاضى نظراؤهم في الهند 9 آلاف دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 3,7 ضعفاً. وبالتالي، تظل ميزة الهند التنافسية من حيث التكلفة أعلى كثيراً حتى مع أخذ تفوق البنية التحتية السعودية في الاعتبار. ومع تصاعد السعودة كهدف وطني مهم، بدأت بعض الشركات في تقليص العلاوات على رواتب الوافدين، وهو ما دفع التكاليف على الانخفاض، لكنه أثار تحديات بشأن قدرة القطاع على الاحتفاظ بالكفاءات المتميزة.

وتتفاقم ضغوط التكلفة بسبب ارتفاع إيجارات العقارات التجارية في العاصمة الرياض، حيث بلغت إيجارات المكاتب من الفئة الأولى نحو 2,700 ريال للمتر المربع سنوياً في 2025، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 23% على أساس سنوي، مع معدل إشغال بلغ 98%. وتتجاوز تكاليف العقارات التجارية مثيلاتها في المدن الهندية الكبرى، وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوة الإجمالية للتكلفة.

وعلى صعيد الموارد البشرية، وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة إلى 7,5% في الربع الثالث من 2025، هناك حالة من عدم التوافق بين الوظائف المتاحة والمهارات المطلوبة، إذ يفوق الطلب على المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، ومهندسي تصميم الحوسبة السحابية، وخبراء الأمن السيبراني، وعلماء البيانات، الكفاءات المحلية المتاحة بنحو 20%.

وعلى الرغم من أعداد المتخرجين من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهنين ومن الجامعات، فإن التوافق المهاري مع متطلبات العمل في مراكز القدرات العالمية لا يزال غير كافٍ. ويخلق هذا الوضع مفارقة تتمثل في ارتفاع تكاليف العمالة من دون وفرة في المواهب، وهو ما يدفع الشركات إلى استقدام موظفين أجانب بتكاليف مرتفعة أو التضحية أحياناً بمستوى البراعة التشغيلية.

أرقام 3 إنتليجنس

اختبار الضغط

- **نقص المهارات ومحدودية الكفاءات المحلية المتخصصة.**
- **الحفاظ على المواهب والكفاءات**
- **تصاعد إيجارات المكاتب**

تستثمر المملكة بكثافة في إنشاء البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري، إلا أن النقص المستمر في مزيج المهارات في المجالات التي عليها طلب مرتفع مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، تكشف عن عدم توافق كبير بين الوظائف المتاحة والمهارات المطلوبة.

التموضع التنافسي في مواجهة القلاع التشغيلية البارزة في الهند

تستفيد منظومة عمل مراكز القدرات العالمية في الهند من خبرة تمتد لأكثر من ربع قرن، وتعززه قاعدة مواهب بشرية تضم أكثر من 5 ملايين متخصص في تكنولوجيا المعلومات، ومنظومة موزّدين تتسم بالنضج، وحضور راسخ للشركات المتعددة الجنسيات، وسياسات حكومية صُقِلت على مدى عقود.

وفي المقابل، ترتكز فكرة القيمة لدى المملكة على سهولة النفاذ إلى السوق، إضافة تجميع المقرات الإقليمية، والخبرات المتراكمة في قطاع الطاقة، والحوافز الحكومية. ومع ذلك، غالباً ما تميل هذه الميزات التنافسية إلى دعم أدوار التنسيق الإقليمي أكثر من تمكين مراكز تشغيل عالمية.

وعلى الرغم أن برنامج المقرات الإقليمية يقدم إعفاءات من حصص السعودة لمدة عشر سنوات، فإن السياسة العامة لسوق العمل تركز على رفع معدلات توظيف السعوديين في القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، تواجه الشركات التي تؤسس مراكز قدرات عالمية ذات أدوار تشغيلية فعلية حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمتطلبات العمالة على المدى الطويل، ولا سيما إذا انتهت الإعفاءات وطُبِّقت نسب التوطين. فمراكز القدرات العالمية ذات الأدوار التشغيلية، التي توظف المئات أو الآلاف من العاملين، تتطلب قدراً عالياً من مرونة القوى العاملة والمهارات المتخصصة، وهي متطلبات قد تحد منها اشتراطات التوطين، وهو ما يخلق مخاطر تنظيمية تخلو منها أسواق منافسة مثل الهند.

الخلاصة

يمكن لمراكز القدرات العالمية أن تقدم إسهامات ملموسة في معالجة إشكالية توليد الإيرادات من خارج المملكة، إلا أن دورها يظل، في أفضل الأحوال، دوراً تكميلياً وليس مفضياً إلى إحداث التحوُّل. ومع دمج عوائد إحلال الواردات، قد يصل إجمالي التحسُّن في ميزان المدفوعات إلى 14-8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل خفضاً في العجز بنسبة 35%-16، وهو إسهام ملموس، لكنه غير كافٍ وحده لمعالجة متطلبات توليد الإيرادات من خارج المملكة.

ويتوقف تحقيق المملكة لهذا الإسهام المحدود على ثلاثة عوامل حاسمة:

أولاً: تحويل المقرات الإقليمية الموجودة حالياً، وعددها 616 مقراً، إلى مراكز تشغيلية فعلية تضطلع بمهام إنتاجية موجهة للأسواق العالمية.

ثانياً: معالجة أوجه القصور في توافر المهارات من خلال تسريع إصلاح المنظومة التعليمية، وتوسيع نطاق برامج التدريب المهني، وتبني سياسات هجرة انتقائية توازن بين مستهدفات السعودة ومتطلبات التشغيل.

ثالثاً: تبني نموذج متمايز لمراكز القدرات العالمية؛ فبدلاً من منافسة الهند على أساس الحجم والتكلفة، يتعين على المملكة استهداف المراكز العالمية القيمة في مجالات تقديم الخدمات المالية وتكنولوجيا الطاقة والاستشارات المتخصصة، التي توفر الخبرات الإقليمية فيها مزايا تنافسية.

ومن هنا، تمثل مراكز القدرات العالمية عنصراً واحداً ضمن استراتيجية لتنويع الصادرات الخدمية، تشمل السياحة والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فهذه المراكز لا يمكنها منفردة أن تعالج إشكالية توليد الإيرادات من خارج المملكة، ولكن يمكنها توفير دعم ملموس لميزان المدفوعات يستحق أن تتوافر له التزامات جوهرية في التنفيذ.

تم إعداد هذا التقرير بواسطة وحدة أرقام 3 إنتليجنس،